طالبت بإدخال التعديلات التشريعية الملائمة على قانونها لإطلاع الوزير المعني على تقارير إدارة التدقيق الداخلي

«الميزانيات» هيئة الاتصالات خرجت عن نطاقها الإشرافي وأصبح يسند إليها أعمال تنفيذية

اجتماع لجنة الميزانيات

طالبت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها امس بإدخال التعديلات التشريعية الملائمة على قانون هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وإيجاد الية قانونية مناسبة لإطلاع الوزير المعني على تقارير إدارة التدقيق الداخلي لتكون تحت إشرافه المباشر تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر بهذا الشان.

وقال رئيس اللجنة عدنان عبدالصمد في تصريح صحفي إن اللجنة ناقشت مشروع ميزانية هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات للسنة المالية الجديدة 2018/2019 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2016/2017 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشانها.

واضاف ان اللجنة اكدت على ان تقوم وزارة المالية بإعادة النظر في تقديرات ميزانية الهيئة للسنة المالية الجديدة والبالغة 45 مليون دينار في حين ان الصرف الفعلي كان نحو 5 ملايين دينار في الحساب الختامي الأخير.

واشار إلى ان الهيئة خرجت عن نطاقها الإشرافي وفق قانون إنشائها واصبح يسند إليها اعمال تنفيذية كمشروع الممر الإقليمي ومشروع الأمن السيبيراني وملحقاته كإنشاء أكاديمية وبنية تحتية وغيرها من الأمور.

وأوضح انه تبين للجنة غياب دور وزارة المالية وقيامها بإدراج تكاليف لتلك المشاريع كمبالغ مسلم بها بناء على تقديرات الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات ما ادى إلى ارتفاع تقديرات مصروفات الهيئة دون إثبات ما يفيد الانخفاض في ميزانية الجهات التي نقلت منها تلك الاختصاصات والمشاريع لصالح الهيئة.

وبين انه رغم إفادة كل من الهيئة وديوان المحاسبة على وجود الية جديدة لتسوية الملاحظات المسجلة على الهيئة ومنها عدم تمكين ديوان المحاسبة من القيام باختصاصاته إلا أن اللجنة لاحظت تباينا في إجراءات التسوية اثناء نقاشها ما يتطلب إعادة النظر في تقييمها.

وذكر عبد الصمد أن اللجنة شددت على ضرورة وجود الية قانونية لتدقيق مصروفات الهيئة في السنوات التي لم يباشر جهاز المراقبين الماليين رقابته عليها وإبداء رايه في سلامة الصرف، حيث إن الجهاز باشر رقابته في سنة 2017 رغم أن الهيئة منشأة منذ سنة 2014.

وافاد أن الهيئة ما زالت تقوم بتقدير مصروفات مرتفعة بشان مكافآت اللجان وفرق العمل والتي قدرت بـ 301 الف دينار للسنة المالية الجديدة رغم اعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة مؤخرًا خاصة وان مبررات الهيئة في ارتفاع مكافآت فرق العمل واللجان انتفت باعتماده، ويفترض أن ينعكس ذلك على انخفاض تقديرات الميزانية بهذا الجانب.

وأشار إلى ان اللجنة سبق ان بينت ضرورة إلغاء الاستثناءات الممنوحة للجهات الحكومية من قانون الخدمة المدنية حيث إن بعضها يستغل تلك الصلاحيات لتعيينات مخالفة للضوابط المهنية .واضاف انه بخصوص الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات فقد تبين أن هناك ممارسات غير سليمة سجلها ديوان المحاسبة فيما يتعلق بشؤون التوظف ومنها ان الهيئة استثنت بعض الوظائف الإشرافية من شرط الإعلان وتعيين موظفين في وظائف إشرافية بعد أيام معدودة من قرار تعيينهم كموظفين وتعيين الهيئة لبعض الموظفين في الوظائف الإشرافية دون أن تتناسب مؤهلاتهم العلمية لطبيعة وظائفهم كما هو وارد في تقرير ديوان المحاسبة.

كما طالبت اللجنة بأن يعاد النظر في الصيغة الواردة في إعلان التوظيف لدى الهيئة مؤخرًا وإزالة مفهوم اللبس عنه خاصة وانه يشير إلى أن اختيار المتقدم يكون بناء على حصوله على أعلى نسبة في المقابلة الشخصية .وشددت اللجنة على ضرورة تكافؤ الفرص امام جميع المتقدمين وأن يكون الاختيار بناء على الحاصلين على الدرجات العليا من جميع عناصر التوظيف (الشهادة والاختبارات والمقابلة الشخصية

لمعرفة طبيعة العمل والنظام واللائحة الداخلية

وفد «الصداقة البرلمانية» يزور البرلمان الدنماركي

وفد الصداقة أثناء زيارته للبرلمان الدنماركي

قام وفد الصداقة البرلمانية الخامسة برئاسة النائب د.جمعان الحربش بزيارة البرلمان الدنماركي لمعرفة طبيعة العمل والنظام واللائحة الداخلية للبرلمان الدنماركي.

وقال الحربش في تصريح صحافي إن الوفد التقى الأمين العام للبرلمان الدنماركي مبينا أن اللقاء كان مهمًا وتم التعرف على عدة نقاط منها النظام الحزبي وطبيعة اللجان النابلة وتشكيلها وآلية حصانة النواب والأسئلة البرلمانية والاستجوابات.

وأضاف الحربش أن الوفد طرح الكثير من الأسئلة الخاصة بالتمثيل الدولي والبرلماني سواء في البرلمان الأوروبي أو غيره من البرلمانات الأخرى.

ولفت الحربش إلى أن الوفد سيلتقي ممثلين في وزارة الخارجية الدنماركية ولجنة شؤون الخارجية في البرلمان الدنماركي مبينا أنها لجنة مهمة في البرلمان وسيتم طرح العديد من القضايا الخاصة بالجانب الكويتي والمتعلقة بالقضايا الإسلامية والنزعة اليمينية المتصاعدة في أوروبا.

وأمل الحربش أن تعود هذه اللقاءات بالفائدة على الجانبين ونقل الصورة الجيدة للبرلمان الدنماركي لا سيما وأنه كانت هناك صورة سيئة في الدنمارك أثارت العالم الإسلامي وضرورة توضيح الصورة والموقف من هذه القضايا السابقة والمستقبلية.

يذكر أن وفد الصداقة البرلمانية الخامسة برئاسة النائب د.جمعان الحربش يقوم بزيارة رسمية إلى الدنمارك في الفترة من 22 إلى 24 ابريل الجاري ويضم الوفد إضافة إلى الحربش النواب د.عادل الدمخي ونايف المرداس وعبد الله فهاد العنزي

رفضت اقتراحين لتعديل قانون الجزاء لزيادة الغرامات

«التشريعية» تؤجل حسم «السجل العيني»

اجتماع اللجنة التشريعية

قررت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في اجتماعها امس تاجيل البت في مشروع القانون بشان نظام السجل العيني إلى اجتماع مقبل ورفضت اقتراحين بقانونين في شان تعديل عدد من المواد بقانون الجزاء رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠.

واوضح رئيس اللجنة النائب الحميدي السبيعي في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة ان اللجنة كانت تعتزم الانتهاء من مشروع قانون السجل العيني ولكن وردتها امس الاول تعديلات من بلدية الكويت ولذلك رات اللجنة تاجيل حسم القانون إلى الاجتماع المقبل وإحالة التعديلات لوزارة العدل لكي تبدي رأيها فيها.

واضاف السبيعي انه بالنسبة لاقتراحات تعديل قانون الجزاء فإن اللجنة تم تكليفها من مجلس الأمة بدراسة ٤ اقتراحات بقوانين في شان تعديل مواد قانون الجزاء وإعداد تقرير بشانها خلال شهر.

واشار إلى ان اللجنة انتهت من مناقشة اقتراحين في الاجتماع السابق واليوم ناقشت اقتراحين خاصين بتعديل مواد قانون الجزاء ارقام (٤ و ١٥ و ٣٠ و ١٠٩و ١١٠ و١١١ و١١٣ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣) وانتهت اللجنة إلى رفض الاقتراحين لان الغرامات المالية الواردة في الاقتراحات مبالغ بها كثيرا وترهق كاهل الناس ولذلك رفضتها.

واكد ان المقترحات لم تتناول تغيير نصوص القانون بل تنحصر في الغرامات كما لم تتناول عقوبات السجن الموجودة في قانون الجزاء أو القوانين الأخرى وبعض هذه المقترحات ينص على رفع الغرامات من 3 آلاف إلى ٢٠ الف دينار.

وقال السبيعي إن القانون القديم يحتاج إلى تعديل عقوبة السجن وكان المفترض ان يتم إلغاؤها في هذه القوانين التي تفيد الحرية.

وذكر ان اللجنة اوصت بان يتم إلغاء عقوبات السجن في قانون الجزاء وان تنصب التعديلات على هذا الأمر.

توجه بالشكر إلى الأغلبية لتصويتهم على إحالة ملفات بند الضيافة والمجلس الأولمبي إلى النيابة

العدساني : ليس ذنبي إذا كان هناك نواب متورطون في القضايا التي أثيرها

مسطرة القانون تسري على الجميع ..ونهجي محاسبة الحكومة عبر لجان التحقيق والأسئلة البرلمانية

أكد النائب رياض العدساني استمراره على نفس النهج في محاسبة الحكومة من خلال لجان التحقيق والأسئلة البرلمانية.

وقال العدساني في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إنه إذا كان الأمر يستدعي الاستجواب فسأقدمه فورًا وإذا كان يستدعي الإحالة للنيابة العامة فيجب أن يحال.

وتوجه العدساني بالشكر إلى الأغلبية في مجلس الأمة لتصويتهم على إحالة ملفات بند الضيافة والمجلس الأولمبي إلى النيابة وكذلك تشكيل لجان التحقيق في قضية المقاولين المتجاوزين في المشاريع الإسكانية.

وأضاف أن لجنة الميزانيات وافقت بالإجماع على تشكيل لجنة للتحقيق في العمولات والتحويلات المالية والإيداعات الخاصة بصندوق الموانئ بالتنسيق مع ديوان المحاسبة.

وأوضح أن صندوق الموانئ تدخل فيه استثمارات التأمينات الاجتماعية بالإضافة إلى الموانئ وبرأس مال يعادل 200 مليون دولار وتم التعدي عليه ماليًا مشيرًا إلى أنه تم تقديم ملف متكامل بالتجاوزات والتعديات الخاصة بهذا الموضوع بالإضافة إلى منشأة أخرى تملكها الكويت في الظبين ويفترض تحويل الملف متكاملا للنيابة العامة لأن جزءًا من هذه القضية موجود في المحاكم ولكن يجب استكمال الملف.

واستعرض العدساني القضايا التي اثارها وقال إنه سبق أن اثار قضية «الإيداعات المليونية» وكذلك قضية المقاولين المتجاوزين وشركات كبرى وطلب من وزير الإسكان السابق إحالتها للنيابة العامة وإيقاف التعامل مع المقاولين والشركات المتورطة في المناقصات وقد تم هذا الأمر.

وبين أنه أثار أيضا قضية تضخم بند الضيافة في ميزانية وزارة الداخلية، وتم رفع الأمر إلى مجلس الأمة الذي صوت بإحالة الملف متكاملاً إلى النيابة العامة.

وأكد العدساني أنه ليس ذنبه إذا هناك نواب متورطين في القضايا التي يحاسب عليها الحكومة فلا يوجد فرق بين وزير ونائب أو شيخ أو تاجر أو مواطن او وافد ومسطرة القانون تسري على الجميع.

وأشار إلى أنه أثار أيضًا قضية حسابات العهد التي تتضمن مبالغ بقيمة 6 مليار دينار وجزء منها في شبهات تزوير وانتفاع وأنه طالب رئيس الوزراء بمعالجة القضية محاسبيًا وقانونيًا بالتنسيق مع وزير المالية، وأن تحال أي تعديات إلى النيابة العامة.

العدساني مصرحاً بالمركز الاعلامي

وذكر أن 2.200 مليار دينار من حسابات العهد هي عبارة عن دفعات نقدية محولة للخارج في حسابات عدد من الجهات الحكومية وهناك جزء توجد له مستندات وجار تسويته ولكن بالنسبة للمكاتب الصحية هناك قضية رفعت في (سكوتلانديارد) ضد المكتب الصحي في لندن بسبب تضخم الحسابات ما يدل على أن هناك تسيبًا وهدرًا وتجاوزات على الميزانية.

وأفاد بأنه وجه سؤالًا لوزير التجارة والصناعة عن التعديات والمخالفات المالية التي تمت في عدد من المناطق في الكويت، مشددًا على ضرورة تحصيل كل الإيرادات للدولة وعدم التقاعس عن ذلك.

ونوه بأنه أثار موضوع «اليورو فايتر» عبر سؤال برلماني طلب فيه التحقق من صحة الإجراءات.

وأعلن العدساني أنه سيتقدم بطلب لسحب الاقتراح بقانون الذي تقدم به والموجود في اللجنة التشريعية منذ نوفمبر الماضي والمكون من مادة واحدة في شأن استبدال عضو في مجلس إدارة التأمينات الاجتماعية بعضو من وزارة التجارة ويطلب مناقشته مباشرة في مجلس الأمة استنادًا على المادة 55 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

«الميزانيات» وافقت على تشكيل لجنة للتحقيق في العمولات والتحويلات المالية الخاصة بصندوق الموانئ

الكندري يسأل الصالح عن صحة خبر إنهاء «الفتوى والتشريع» خدمات القانونيين الوافدين

عبدالكريم الكندري

وجه النائب د.عبد الكريم الكندري سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح قال في مقدمته:

جاء في تصريح معنون بـ(الفتوى والتشريع) تنهي جميع خدمات القانونيين الوافدين بجريدة القبس بتاريخ 14/01/2018 وقد ذكرت الصحيفة بأنها علمت بان رئيس الإدارة المستشار صلاح المسعد قد أصدر قرارًا بأنها خدمات جميع الوافدين المعينين وفق (الكادر العام) بوظيفة (باحث قانوني) وأنه قد أرسل كتابًا إلى ديوان الخدمة يبلغه بالقرار.

وطالب إفادته بالآتي:

-1 هل قامت الفتوى والتشريع بنفي هذا الخبر؟

-2 إذا كان ما نشر صحيحًا بالرجاء تزويدي بالقرار الخاص بإنهاء خدمات جميع الوافدين المعينين وفق الكادر العام بوظيفة باحث قانوني؟

-3 هل قامت الفتوى والتشريع بالتعاقد مع مستشارين وافدين جدد من الفترة 24/10/2017 حتى تاريخ السؤال؟ إذا كانت الإجابة نعم بالرجاء تزويدي بأسباب التعاقد؟

-4 هل قامت الفتوى والتشريع بتجديد (إعارة) 10 مستشارين وافدين بتاريخ 19 مارس 2018؟ إذا كانت الإجابة نعم فالرجاء تزويدي بصوره من القرار وأسباب التجديد

الطبطبائي يسأل وزيرة الخدمات عن أسباب عدم الاستعانة بالخبرات الكويتية في «الطيران المدني»

وجه النائب عمر الطبطبائي سؤالًا إلى وزيرة الدولة لشؤون الإسكان وزيرة الدولة لشؤون الخدمات د.جنان بوشهري طالب فيه بإفادته وتزويده بالآتي:

1 – نمى إلى علمي بان المكتب الفني في الإدارة العامة للطيران المدني تعاقد مع عدد من المستشارين الوافدين من بينهم الرئيس السابق للطيران المدني اللبناني لذا يرجى تزويدي بنسخة من العقد وقيمته ومدته.

2 – كم تبلغ رواتب المستشارين الوافدين؟ وما مؤهلاتهم؟

3 – ما سبب التعاقد مع المستشارين الوافدين وعدم الاستعانة بالخبرات الكويتية؟

4 – هل المستشار الحالي في إدارة العامة للطيران المدني في الكويت كان يشغل منصب رئيس الطيران المدني اللبناني في سنة 2010 اثناء حادثة تحطم طائرة عند الإقلاع من مطار بيروت والتي ادت الى وفاة 90 شخصا؟ وهل هو المستشار الذي سجن عام 2003 بسبب دوره في تحطم طائرة أخرى متجهة إلى بيروت؟

5 – دأبت الإدارة العامة للطيران المدني على معالجة كل الثغرات الأمنية والملاحظات من المدققين في اوروبا والولايات المتحدة الأمريكية فما أسباب الاستعانة بمستشار كان يعمل رئيسًا في مطار ضعيف الأمان؟

بلدية الكويت
إدارة المناقصات والعقود

إعلان رقم ٢٠١٨/٤٢

تابع : الاعلان عن الخطة السنوية للشراء
تابع (2) : خطة الشراء الخاصة بالمناقصات للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩

م	مسمى المناقصة	الجهة المشرفة
1	مشروع المدن العمالية عدد (5) مواقع	إدارة شئون المشاريع
2	مشروع اسواق الجمعة والطيور والخيام بمحافظتي الجهراء والأحمدي	إدارة شئون المشاريع

مدير عام البلدية